أولاً: المفاهيم الأساسية

1.1 الحسابات القومية:

تتألف مجموعات الحسابات الاقتصادية الكلية المتماسكة والمتكاملة والمتسقة، ومن ميزانيات عمومية، وجداول أخرى مثل العرض والاستخدام والمدخلات – المخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية. بالاعتماد على مفاهيم محاسبية، وتعاريف، وقواعد تصنيف معينة متفق عليها دولياً.

2.1 حدود الإنتاج:

لغرض شمول نشاط معين ضمن الحسابات القومية لا بد أن تتوفر به عدة شروط:

(أ) يضف النشاط ضمن وحدة مؤسسية معينة.

(ب) يستخدم مدخلات من العمل ورأس المال وسلع وخدمات لغرض الإنتاج.

وتشمل الأنشطة التي تقع ضمن حدود الإنتاج على التالي:

(أ) إنتاج كافة السلع (السوقية وغير السوقية).

(ب) الخدمات المنتجة والموزعة لوحدات أخرى (الخدمات السوقية).

(جـ) إيجارات المساكن المشغولة من قبل مالكيها.

(د) يستبعد الإنتاج المحلي والخدمات الشخصية المستخدمة للاستهلاك الذاتي.

علماً بأن الهدف من الأنشطة التي تنتج السلع والخدمات يتجسد في:

(أ) إما اتباع الحاجات الإنسانية الآنية: استهلاك نهائي.

(ب) للمساهمة في جعل سلع وخدمات أخرى تشبع الحاجات الإنسانية الآنية: استهلاك وسيط.

(جـ) للمساهمة في جعل سلع وخدمات أخرى تشبع الحاجات الإنسانية المستقبلية: تكوين رأس المال.

3.1 المعاملات Transaction:

تستلزم المعاملة طرفين. وفي حالة عدم استلام الطرف الدافع لأي عائد يطلق على المعاملة " تحويل Transfer ". أي أن التحويلات عبارة عن إعادة لتوزيع الدخل.

4.1 الموارد Resources:

تظهر الموارد في الجانب الأيمن من الحسابات الجارية، وتعني إضافة في القيمة الاقتصادية للقطاع أو الوحدة المؤسسية التي تنتمي إليها (مثل استلام الأجور والمرتبات).

5.1 الاستخدامات Uses:

تظهر في الجانب الأيسر من الحسابات الجارية، وتعني نقصاً في القيمة الاقتصادية للقطاع أو الوحدة المؤسسية التي تنتمي إليها (مثل دفع الأجور والمرتبات).

6.1 البنود التوازنية Balancing Items:

في الحسابات المنظمة يظهر في كل حساب بند توازني (رصيد) يمثل القيمة التي تتجاوز بها الموارد الاستخدامات، ويظهر في الجانب الأيسر من حساب معين، وينتقل إلى الجانب الأيمن من الحساب اللاحق. ومن الأمثلة على البنود التوازنية:

(أ) القيمة المضافة / الناتج المحلي.
(ب) فائض التشغيل.
(جـ) الادخار.
(د) صافي الإقراض / الاقتراض.
(هـ) رصيد الحساب الجاري الخارجي.

7.1 توقيت التسجيل Time of Recording:

تسجل المعاملات في تاريخ نقل الملكية. وفي حالة الصادرات والواردات تسجل المعاملات في تاريخ المرور في الحدود الوطنية. ومن مشاكل التسجيل في نظام الحسابات القومية هي : هل يتم التسجيل على الأساس النقدي أم على أساس الاستحقاق.

8.1 الأساس النقدي Cash Basis:

يتم وفقاً لهذا الأساس تسجيل المدفوعات النقدية فقط في وقت تحقق هذه المدفوعات.

9.1 أساس الاستحقاق Accrual Basis:

يتم الدفع في وقت تحقق القيمة الاقتصادية، أو تحويلها، أو تبادلها، أو نقلها، أو إطفائها. ويفضل نظام الحسابات القومية أساس الاستحقاق لسببين:

(أ) اتساق التوقيت مع الطريقة التي تم بها تعريف الأنشطة الاقتصادية وبقية التدفقات في النظام.

(ب) يمكن تطبيق أساس الاستحقاق على التدفقات غير النقدية.

10.1 المعاملات العينية Transactions in Kind:

تتضمن هذه المعاملات الأجور العينية، والمقايضة، والتحويلات العينية، والإنتاج للاستخدام الذاتي. ويسجل نظام الحسابات القومية هذه المعاملات وكأنها دفعت نقداً. أما التحويلات الاجتماعية العينية فتشمل على أنها إنفاق استهلاكي فردي Individual Consumption Expenditure للحكومة والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات.

11.1 أنظمة التقييم Systems of Valuation:

هناك عدة طرق لتسعير المنتجات، والمدخلات وذلك بالاعتماد على كيفية تسجيل: الضرائب والإعانات على المنتجات، وهوامش النقل والتجارة. وهذه الطرق هي : السعر الأساسي، وسعر المنتج، وسعر المشترين. ويستخدم السعران الأوليان لتقييم المنتجات، في حين يستخدم السعر الأخير، سعر المشتري في تقييم المدخلات.

12.1 السعر الأساسي Basic Price:

وتشير إلى سعر المنتجات قبل فرض الضرائب، وخصم الإعانات، أي أنها = سعر المبيع – الضرائب على المنتجات – الإعانات على المنتجات.

13.1 سعر المنتج Producer Price:

وتشير إلى السعر الذي يحصل عليه المنتج شاملاً الضرائب على المنتجات (ما عدا ضريبة القيمة المضافة المستقطعة Deductible، وأية ضرائب مشابهة، وكذلك ماعدا هوامش النقل والتجارة المضافة على فاتورة المبيعات. علماً بأن ضريبة القيمة المضافة المستقطعة تعني تلك الضرائب التي يدفعها المنتج على مشتريات من المواد الأولية والتي يمكن أن يستقطعها من موضوعاته للحكومة على شكل ضرائب قيمة مضافة). ويمكن القول بأن سعر المنتج = السعر الأساس + الضرائب على المنتجات – الإعانات على المنتجات – الضرائب المستقطعة على القيمة المضافة وما شابهها.

14.1 سعر المشترين Purchaser Price:

يشير هذا السعر للمبلغ المدفوع من قبل المشترين مستبعداً منه ضريبة القيمة المضافة المستقطعة وما شابهها، ويتضمن تكاليف النقل المدفوعة من قبل المشتري بشكل منفصل.

15.1 العلاقات ما بين طرق التقييم المختلفة:

سعر المنتج = سعر المشتري (متضمناً الضرائب غير المستقطعة) – هوامش النقل والتجارة – الإعانات على المنتجات المدفوعة من قبل تجار الجملة والمفرد – الضرائب غير المستقطعة.

السعر الأساسي = سعر المنتج – صافي الضرائب على المنتجات المدفوعة من قبل المنتجين عدا ضريبة القيمة المضافة.

16.1 عملة وودائع Currency and Deposits:

تتكون النقود الورقية والمعدنية المتداولة، ما عدا النقود التذكارية غير المتداولة، والودائع القابلة للتحويل وغيرها من الودائع.

17.1 القروض Loans:

أصول مالية تنشأ حين يقوم دائن بإقراض موال إلى مدين مباشرةً، وتكون مثبتة بوثائق غير قابلة للتداول، وتشمل القروض المسددة على دفعات، وائتمانات الشراء بالتقسيط، وقروض تمويل الائتمانات التجارية، والمطالبات على صندوق النقد الدولي المثبتة بقروض.

18.1 أوراق مالية عدا الأسهم Securities other than Shares :

أوراق مالية عدا الأسهم تستحق أصلاً خلال عام أو أقل، وبموعد استحقاق لا يزيد عن عامين أو أقل.

19.1 الأسهم وحقوق ملكية أخرى Shares and other Equities :

أصول مالية تقر بمطالبات على مشروع ذات شخصية اعتبارية، بعد سداد الديون الخاصة ببقية الدائنين.

20.1 الاحتياطيات الفنية للتأمين Insurance Technical Reserve :

تتكون من احتياطيات اكتوارية لتغطية المخاطر القائمة المرتبطة ببوالص التأمين على الحياة، شاملة بوالص التأمين بربح التي تضاف إلى قيمة بوالص التأمين الادخاري بربح أو ما شابهها من بوالص التأمين عند يحين موعد استحقاقها، والتسديد المسبق للتأمين، واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة.

ورغم أن شركات التأمين هي التي تحتفظ بالاحتياطيات الفنية وتدريها، إلاّ أن ذلك يجب أن ينظر إليه من جانبي الاستئمان لصالح حاملي البوالص. لذا تعتبر هذه الاحتياطيات أصولاً لحاملي البوالص وخصوصاً أو التزاماً على شركات التأمين.

21.1 الذهب النقدي Monetary Gold :

ذهب مملوك من قبل السلطات النقدية ويخضع لسيطرتها، ويعتبر أصلاً من أصولها ومملوكاً من احتياطاتها الأجنبية. ويعامل جميع الذهب الذي تحتفظ به المؤسسات المالية، عدا البنك المركزي، باعتباره سلعة، أو مخزون، أو سلع ثمينة.

22.1 حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDRs):

أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي، وخصصها لأعضائه لاستكمال احتياطياتها الأجنبية. ويقتصر حتى الاحتفاظ بهذه الأصول على حامليها الرسميين: البنوك المركزية والحكومات.

23.1 حسابات أخرى قابلة للدفع / الاستلام
Other Receivable/Payable Accounts

أصول مالية تتكون من ائتمانات تجارية، وسلف، وبنود أخرى برسم الدفع أو الاستلام، ولا تشمل القروض لتمويل الائتمان التجاري.

24.1 الأصول Assets:

كيانات تملكها وحدات مؤسسية (حكومة، أو خاصة، أو عامة، ....) ويتوقع أن يتمتع مالكيها. بميزات مستقبلية من خلال حيازتها أو استخدامها لفترة من الزمن (تزيد عن سنة)، وهي نوعان: مالية، وغير مالية.

25.1 الخصوم Liabilities:

تنشأ عن علاقة تعاقدية في حالة توفير وحدة مؤسسية أموالاً لوحدة مؤسسية أخرى. وتوصف الخصوم بالمالية لكونها تمثل أصل يعطي مالكها (الدائن) حقاً في تلقي دفعة أو سلسلة من الدفعات من وحدة أخرى (مدين) في شروط معينة يتم الاتفاق عليها. وتنتهي الخصوم عندما يسدد المدين الدين المتفق عليه بالعقد. وتشمل الخصوم القروض، والسلف، والائتمانات الأخرى، والأوراق المالية كالسند والكمبيالة، ... الخ.

26.1 دورة حسابات النظام:

تحاول حسابات النظام أن تعكس دورة الإنتاج في النظام الاقتصادي، والتي يمكن تمثيلها بالشكل (1):

شكل (1) : دورة حساب النظام

الميزانية العمومة أول المدة ← الإنتاج ← خلق قيمة مضافة ← توزيع القيمة المضافة ← تغيرات في القيمة المضافة بسبب التحويلات النقدية والعينية ← الادخار ← تمويل العمليات الرأسمالية بالادخار ← أحداث تغييرات في الأصول والخصوم نتيجة العمليات ← الرأسمالية الميزانية العمومية آخر المدة

27.1 المخرجات :

مجموعة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة عمليات إنتاجية ، بما فيها الخدمات المنتجة بواسطة أنشطة مساعده ، والتي تستهلك خلال نفس الفترة المحاسبية بواسطة العمليات الأخرى داخل المنشأة .

28.1 الاستهلاك الوسيط :

ويتكون من السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات بواسطة عملية إنتاجية ، ماعدا اهتلاك الأصول الثابتة ، والتي يسجل اهتلاكها باعتباره كاهتلاك لرأس المال المناسب .

29.1 القيمة المضافة ، إجمالي :

قيمة المخرجات ناقصاً قيمة الاستهلاك الوسيط .

30.1 اهتلاك رأس المال الثابت :

يعتبر انخفاضاً ، خلال الفترة المحاسبية ، في القيمة الجارية لرصيد الأصول الثابتة المملوكة والمستخدمة من قبل منتج ، كنتيجة لتدهور مادي ، أو تقادم أو ضرر اعتيادي . ولا يشمل هذا الاهتلاك على قيمة تلك الأصول المدمرة بسبب الحرب ، أو حوادث غير متوقعه مثل الكوارث القومية التي تحدث بشكل غير متكرر.

31.1 القيمة المضافة ، صافي :

وتعرف على أنها قيمة المخرجات مطروحاً منها كلاً من الاستهلاك الوسيط ، واهتلاك رأس المال الثابت.

32.1 تعويضات العاملين :

مجموع المكافآت النقدية والعينية المدفوعة ، خلال الفترة المحاسبية ، بواسطة مشروع لعامل لقاء العمل الذي قام به خلال هذه الفترة .

33.1 الضرائب على الإنتاج والواردات :

ضـرائب مدفوعـة عـلى السـلع والخدمـات بعـد إنـتاجها، أو توزيعهـا، أو بيعهـا ، أو تحويلها، أو التخلص منها . وتشتمل على تلك الضرائب والرسوم التي تصبح واجبة الدفع عندما تجتاز السلع حدود الإقليم الاقتصادي ، أو عندما توزع الخدمات على الوحدات المقيمة بواسطة الوحدات غير المقيمة . وفي الحالة التي يتم بها تقييم المخرجات بالأسعار الأساسية ، فانه لا يتم تسجيل الضرائب المفروضة على المخرجات المنتجة محلياً ، في حسابات النظام ، على أنها مستحقة الدفع من قبل منتجي هذه المخرجات.

34.1 الإعانات :

عبارة عن مدفوعات جاريه بدون مقابل ، تمنحها الوحدات الحكومية ، بما فيها الوحدات الحكومية غير المقيمة ، لمشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية ، أو قيم أو كمية السلع والخدمات المنتجة ، أو المباعة ، أو المستوردة . وتمنح هذه الإعانات لمنتجي أو مستورديـــــــن مقيمين . ولا تمنح هذه الإعانات للمستهلكيـن النهائيين . وان ما يمنح لهم من تحويلات جاريه بواسطة الحكومة يعالج على أنه منافع اجتماعية . كما أن هذه الإعانات لا تتضمن ، أيضاً ، الهبات التي قد تمنحها الحكومة لمشروعات معينة لتمويل تكوينها الرأسمالي ، أو لتعويضها عن أضرار في أصولها الرأسمالية . حيث تعالج مثل هذه الهبات على أنها تحويلات رأسمالية .

35.1 فائض التشغيل / الدخل المختلط :

وهو ناتج عملية طرح تعويضات العاملين ، والضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج من القيمة المضافة. ويوصف بند الموازنة في حساب توليد الدخل على أنه إما فائض تشغيل أو دخل مختلط ، وذلك اعتماداً على طبيعة المشروع الذي يخصه هذا الحساب .

36.1 دخل الملكية :

عبارة عن دخول أولية تكتسب من خلال إقراض أو إيجار أصول مالية أو أصول ملموسة غير منتجة، بما فيها الأرض ، إلى وحدات أخرى بهدف الاستخدام بالإنتاج .

37.1 الدخول الأولية :

عبارة عن دخول مكتسبة لوحدات مؤسسية كنتيجة لاشتغالها بالعملية الإنتاجية أو ملكية الأصول التي يمكن أن تكون ضرورية لغرض الإنتاج .

38.1 الضرائب الجارية على الدخل ، والثروة ، و..الخ :

وتتكون هذه الضرائب ، أساساً ، من تلك الضرائب المفروضة على دخول القطاع العائلي والشركات. وهي تشكل رسوماً على الدخل ، وتسجل ، في جانب الاستخدامات ، بحساب توزيع الدخل الثانوي الخاص بالعائلات ،والشركات .

39.1 المساهمات والمنافع الاجتماعية :

تعبر هذه المساهمات عن تحويلات جارية مستلمة من القطاعات العائلية بهدف توفير الاحتياجات الناشئة عن ظروف معينة ، مثل المرض ، والبطالة ، والتقاعد ، والإسكان، والتعليم ، أو ظروف عائلية . وهناك نوعين من المنافع الاجتماعية : منافع التأمين الاجتماعي ، ومنافع المساعدة الاجتماعية . ولغرض تحقق مفهوم المنافع الاجتماعية فلابد أن تقدم هذه المنافع من خلال أنظمة تأمين اجتماعية منظمة . ويمكن أن تقدم المنافع الاجتماعية من خلال أنظمة التأمين العامة ، أو من خلال أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة ، أو من خلال أنظمة غير ممولة مداره من قبل أصحاب العمل لصالح العاملين القدامى أو الحاليين ، من دون دخول أي طرف ثالث على شكل مشروعات تأمين أو أموال تقاعد .وتستبعد دفعات شركات التأمين التي تأخذ شكل بوالص تأمين يتم الحصول عليها بمبادرة فردية ، أو بموجب نظام تأمين اجتماعي ، حتى وان كانت مرتبطة بنفس المخاطر والظروف .

أما منافع المساعدة الاجتماعية فإنها مصممة لخدمة نفس أنواع الاحتياجات التي تخدمها منافع التأمين الاجتماعي ، إلا أنها تقدم من خارج نظام التأمين المنظم ، كما أنها ليست مشروطة بمساهمات تدفـــــع مقدماً . وتعالج منافع التأمين الاجتماعية العينية والمقدمة من قبل أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص ، أو أنظمة غير ممولة ، وكأنها قد دفعت نقداً ، وتنطوي تحت حساب التوزيع الثانوي للدخل . إما منافع التأمين الاجتماعية العينية المقدمة من خلال أنظمة تأمين اجتماعية عامة ، وكذلك جميع منافع المساعدة الاجتماعية العينية ، فإنها تشكل تحويلات اجتماعية عينية ، وتنطوي بناء على ذلك في حساب إعادة توزيع الدخل العيني.

40.1 المنافع الاجتماعية ماعدا المنافع الاجتماعية العينية :

وتتألف هذه المنافع من كافة المنافع الاجتماعية ماعدا المنافع الاجتماعية العينية . وبذلك فهي تتكون من :

أ. كافـــــة المنافع الاجتماعية النقدية ، سواء منافع التأمين الاجتماعي أو منافع المساعدة الاجتماعيـــة، المقدمة من قبل الوحدات الحكومية ، شاملة أموال التأمين الاجتماعي ، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات (NPISHs).

ب. كافة منافع التأمين الاجتماعي المقدمة بواسطة أنظمة التأمين الخاصة ، والأنظمة غير الممولة ، سواء أكانت نقدية أم عينية.

41.1 التحويلات الجارية الأخرى :

وتتكون هذه التحويلات من كافة التحويلات الجارية ما بين الوحدات المؤسسية المقيمة ، أو ما بين المقيمين وغير المقيمين ، ما عدا الضرائب الجارية على الدخل ، والثروة ، ..الخ ، وتتكون التحويلات الجارية الأخرى من عدة مكونات أهمها : صافي أقساط التأمين على غير الحياة ، والمطالبات على التأمين على غير الحياة ، والتحويلات الجارية ما بين الوحدات الحكومية ، والتعاون الدولي الجاري ، والتحويلات الجارية الأخرى.

42.1 الدخل المتاح للإنفاق :

يشير هذا الدخل إلى بند الموازنة بحساب التوزيع الثانوي للدخل . ويحتسب الدخل المتاح للإنفاق من رصيد الدخول الأولية لوحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، من خلال :

أ. جمع كافة التحويلات الجارية ، ماعدا التحويلات الاجتماعية العينية المستلمة من هذه الوحدة أو القطاع .
ب. طرح كافة التحويلات الجارية ، ماعدا التحويلات الاجتماعية العينية ، المدفوعة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .

43.1 رصيد الدخول الأولية :

يعرف على أنه مجموع الدخول الأولية المستلمة من قبل وحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، ناقصاً مجموع الدخول الأولية المدفوعة من قبل الوحدة أو القطاع . ويوصف هذا الرصيد ، على مستوى إجمالي الاقتصاد ، بالدخل القومي .

44.1 التحويلات الاجتماعية العينية :

هناك أربع فئات رئيسية فقط لهذا النوع من التحويلات :
أ. منافع الضمان الاجتماعي ، التعويضات .
ب. منافع ضمان اجتماعي عينيه أخرى .
جـ. منافع المساعدة الاجتماعية العينية .
د. تحويلات السلع والخدمات غير السوقية الفردية .

45.1 الدخل القابل للإنفاق المعدل :

يشير هذا الدخل إلى بند الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني ، ويحتسب من الدخل القابل للإنفاق لوحدة مؤسسية. وقطاع مؤسسي ، من خلال جمع قيمة التحويلات

الاجتماعية العينية المستلمة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .طرح قيم التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .

46.1 الإنفاق الاستهلاكي النهائي:

ويتضمن هذا الاستهلاك الاستهلاكات النهائية للقطاع العائلي ، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، والحكومة. ويتكون الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي من الإنفاق ، شاملاً الإنفاق الضمني، المتحقق بواسطة القطاعات العائلية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، بما في ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات فيتكون من الإنفاق، الإنفاق الضمني ، المتحقق من قبل هذه الهيئات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية. وأخيراً، يتكون الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الإنفاق ، شاملاً الإنفاق الضمني، المتحقق من قبل الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.

47.1 التعديل الناتج عن التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق التقاعد :

ويستخدم هذا التعديل لمعالجة حقيقة أن القطاعات العائلية تعالج في الحسابات المالية والميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية (SNA) على أنها تمتلك احتياطات أنظمة التقاعد الممولة تمويلياً خاصاً، سواء المستقلة أو الغير المستقلة ذاتياً . ولهذا فانه من الضروري إدخال بند تعديل لضمان عدم دخول الزيادة في مدفوعات التقاعد على المستلمات التقاعدية (أي زيادة التحويلات المدفوعة على التحويلات المستلمة) في الادخار العائلي . ووصولاً لذلك ، فانه من الضروري أن تضاف مرة أخرى المساهمات التقاعدية إلى دخل العوائل المتاح للإنفاق ، أو دخل العوائل المتاح للإنفاق المعدل الوارد في حساب التوزيع الثانوي للدخل ، وان تطرح منه المستلمات التقاعدية للحصول ثانية على رقم ادخارات القطاع العائلي ، والذي يساوي رقم الادخارات الذي سيحصل عليه القطاع العائلي لو أن المساهمات التقاعدية ، والإيرادات التقاعدية ، لم تسجل باعتبارها تحويلات جارية ، في حساب التوزيع الثانوي للدخل . وبناء على ذلك فان بند التعديل سيساوي:

مجموع قيمة المساهمات الاجتماعية الفعلية المدفوعة لنظام التقاعد الممول بأموال خاصة.

+ مجموع قيمة المساهمات التكميلية المدفوعة من دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة بوالص التأمين (أي المتمتعين بحقوق التقاعد).
- قيمة تكاليف الخدمات المساعدة .
+ مجموع قيمة أموال التقاعد المدفوعة ، باعتبارها منافع ضمان اجتماعي من قبل أنظمة التقاعد الممول تمويلاً خاصاً .

48.1 <u>الادخار</u> :

يعتبر الادخار كبند موازنة في كلا الصيغتين لحساب استخدام الدخل. ولا تختلف قيمة الادخار فيما إذا كان محتسباً باعتباره حاصل طرح الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الدخل القابل للإنفاق ، أو محتسباً باعتباره حاصل طرح الاستهلاك النهائي الفعلي من الدخل القابل للإنفاق المعدل (بعد أن يضاف، في كلا الحالتين، بند التعديل الخاص بأموال التقاعد، المشار إليه في D.8).

49.1 <u>الدخل المتاح للإنفاق المعدل</u> :

ويشير إلى بند الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني . ويحتسب من الدخل القابل للإنفاق، لوحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، من خلال :

أ. إضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستلمة من هذه الوحدة المؤسسية أو القطاع المؤسسي .
ب. وطرح قيمة المنافع الاجتماعية العينية المدفوعة من هذه الوحدة المؤسسية أو القطاع المؤسسي .

50.1 تكوين رأس المال الثابت :

ويقاس هذا التكوين بمجموع قيمة صافي الحيازة من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية ، زائداً إضافات معينه تمثل قيمة الأصول غير المنتجة المحققة من قبل نشاط الوحدات المؤسسية . وتنتج الأصول الثابتة ، الملموسة وغير الملموسة ، من جراء عمليات إنتاجية ، وتستخدم هذه الأصول في عمليات إنتاجية أخرى وبشكل مكرر ولفترة تزيد عن السنة.

وهناك أشكال مختلفة للتكوين الرأسمالي الثابت ، إلا أنه يمكن تمييز الأشكال التالية :

أ. صافي الحيازة من الأصول الملموسة المتواجدة حديثاً ، والمقسمة حسب نمط الأصل : (i) المساكن ، (ii) المباني والتشييدات الأخرى ، (iii) المكائن والمعدات (iv) الأصول القابلة للفلاحة (الأشجار والثروة الحيوانية) المستخدمة بشكل متكرر أو مستمر لإنتاج منتجات مثل الفواكه ، والمطاط ، والحليب ، ..الخ .

ب. صافي الحيازة من الأصول غير الملموسة المتواجدة حديثاً ، والمقسمة حسب نمط الأصل : (i) الاستكشافات المعدنية ، (ii) برامج الكومبيوتر ، (iii) الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية ، (iv) أصول غير ملموسة أخرى .

جـ. التحسينات الجوهرية في الأصول الملموسة غير المنتجة ، بما فيها الأرض .

د. التكاليف المرتبطة بتحويل ملكية الأصول غير المنتجة .

51.1 الاستهلاك النهائي الفعلي :

ينطبق هذا المفهوم على القطاعات العائلية، والحكومة ، من دون الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات (حيث تعتبر كافة الخدمات المقدمة من قبل هذه الهيئات كخدمات فردية ، ويفترض على أنها مقدمة للقطاعات العائلية فردياً ، وتعالج على أنها تحويلات اجتماعية عينية) :

(أ) الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات (P.41) :

ويقيس قيم كافة السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية لدى القطاعات العائلية المقيمة . وهناك ثلاث فئات من السلع والخدمات التي تدخل ضمن الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات :

- مجموعة السلع والخدمات المكتسبة من خلال إنفاق القطاعات العائلية نفسها وتتألف هذه المجمـــــوعة من الإنفاق المتحقق ، بما في ذلك الإنفاق الضمني ، من قبل القطاعات العائلية المقيمة على السلع والخدمات الفردية ، بما في ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية .
- مجموعة السلع والخدمات المكتسبة كتحويلات اجتماعية عينية من الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات . وتتألـــف هذه المجموعة من الإنفاق المتحقق ، بما في ذلك الإنفاق الضمني من قبل الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات على الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات.
- مجمـــوعة السلع والخدمات المكتسبة كتحويلات اجتماعية عينية من الحكومة العامة .

وتتألف هذه المجموعة من الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية .

(ب) الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة (P.41/P.42) :

ويقيس قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية المقدمة للمجتمع ، أو قطاع عريض منه ، من قبل الحكومة العامة . وتتألف هذه الخدمات الإنفاق المتحقق ، بما في ذلك الإنفاق الضمني ، بواسطة الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، والخدمات الاستهلاكية الجماعية .

52.1 التغيرات في المخزون :

وتتكون من التغيرات في المواد الأولية ، والبضاعة تحت التشغيل ، والبضاعة التامة الصنع . ويتم قياس هذه التغيرات من خلال طرح قيمة المسحوبات وقيمة أية مفقودات بالمخزون ، من قيمة ما يدخل المخزون .

53.1 صافي الحيازة من الأشياء الثمينة :

وتتضمن الأشياء الثمينة تلك الأصول التي لا تستخدم أساساً لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك ، كما أنها لا تخضع للتدهور بالقيمة في ظل الشروط العادية ، والتي يتم الاحتفاظ بها كمخزن للقيمة . وتتضمن هذه الأصول الأحجار والمعادن الثمينة ، واللوحات ، والمنحوتات ،.الخ ، وبقية الأشياء الثمينة مثل المجوهرات المصنوعة من أحجار كريمة ومعادن نفيسة والمقتنيات .

54.1 صافي الحيازة من الأصول غير المنتجة غير المالية :

وتتألف هذه الأصول من الأرض ، وأصول ملموسة يمكن استخدامها في إنتاج سلع وخدمات ، وأصول غير ملموسة . ويمكن حيازة أو بيع هذه الأصول، أو الحصول عليها بالمقايضة، أو من خلال التحويل الرأسمالي العيني.

55.1 التحويلات الرأسمالية :

تسجل التحويلات الرأسمالية ، القابلة للاستلام أو القابلة للدفع ، في الجانب الأيمن من حساب رأس المال . ويعرف التحويل بأنه معاملة تقوم وفقها وحدة مؤسسية بتجهيز سلعة أو خدمة أو أصل لوحدة أخرى ، من دون استلام مقابل على شكل سلعة أو خدمة أو أصل . ويمكن أن يتخذ التحويل شكلاً عينياً أو نقدياً:

أ. يتكون التحويل النقدي من المدفوعات النقدية من وحدة مؤسسية إلى أخرى بدون مقابل .

ب. يتكون التحويل العيني من تحويل ملكية سلعة أو خدمة أو أصل (ماعدا النقد) ، وإلغاء خصم ، أو توفير خدمة بدون مقابل .

56.1 صافي الإقراض / الاقتراض :

ويعرف قيد الموازنة هذا باعتباره : (صافي الادخار زائداً التحويلات الرأسمالية القابلة للاستلام ناقصاً التحويلات الرأسمالية القابلة للدفع) - (صافي الحيازة من الأصول غير المالية ، ناقصاً اهتلاك رأس المال الثابت)

57.1 صافي الحيازة من الأصول المالية / صافي المستحق من الخصوم :

تصنف الأصول والخصوم المالية تحت سبعة فئات رئيسية : الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والعملة والودائع ، والأوراق المالية عدا الأسهم ، والقروض، وبقية حقوق الملكية ، واحتياطيات التأمين الفنية ، وبقية الحسابات القابلة للاستلام / للدفع .

ولابد من التذكر هنا بأنه لا توجد خصوم مستحقة الدفع على شكل ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة.

58.1 الأصول غير المالية :

لابد من تمييز نوعين من الأصول غير المالية ، وهما :

أ. الأصول المنتجة والتي ينظر إليها على أنها أصول غير مالية تشكلت كناتج عمليات تدخل ضمن تعريف دائرة الإنتاج التي يتبناها نظام الحسابات القومية لعام 1993 .

ب. الأصول غير المنتجة والتي ينظر إليها على أنها أصول غير مالية تشكلت من خلال مصادر خارجه عن نطاق دائرة الإنتاج التي يتبناها النظام المشار إليه أعلاه .

59.1 الظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة :

يمكن أن ينظر إلى هذا النوع من الأصول على أساس أنها تمثل التغيرات في الاحتياطات المؤكدة للأصول في باطن الأرض ، أو إخضاع أصول طبيعية للسيطرة المباشرة لمسؤولية وإدارة الوحدات المؤسسية.

60.1 النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير الخاضعة للفلاحة :

إن نمو مثل هذه الموارد والتي من أمثلتها الغابات الطبيعية والموارد السمكية ، يمكن أن يؤخذ عدة أشكال مثل : الزيادة في طول الأشجار ، أو الزيادة في عدد الأسماك المتواجدة قرب مصاب الأنهار .

61.1 الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة :

يمكن أن ينظر إلى هذا النوع من الأصول على أساس أنها تمثل استنفاد الأصول الاقتصادية الطبيعية ، أو الانخفاض في مستوى الاحتياطيات المؤكدة التي تعكس التغيرات التكنولوجية ، الأسعار النسبية ، أو تدهور التربة والحياة البرية بسبب الممارسات الزراعية غير السليمة.

62.1 خسائر الكوارث :

وهي النوعية من الخسائر التي تؤخذ بنظر الاعتبار آثار الأحداث غير المتوقعة ، والاستثنائية على المنافع الاقتصادية المستمدة من الأصول (وما يناظرها من خصوم) . ومن أمثلة هذه الخسائر الكوارث الطبيعية، والحروب ، ..الخ .

63.1 المصادرة بدون تعويض :

قد تقوم الحكومات أو وحدات مؤسسية أخرى بتملك أصول تعود لوحدات مؤسسية أخرى ، بما في ذلك الوحدات المؤسسية غير المقيمة ، من دون دفع تعويضات كاملة لأسباب خارجة عن نطاق دفع الضرائب، والغرامات ، والرسوم الأخرى .

64.1 تغيرات الحجم الأخرى في الأصول غير المالية ، الغير مصنفة في مكان آخر :

تسجل تحت هذه التغيرات كافة التغيرات في الأصول غير المالية التي لا تعتبر معاملات في حساب رأس المال ، والتي لا يمكن أن تعزى لأرباح أو خسائر الحيازة ، والتي لا تقع ضمن أحد البنود التالية : الاهتلاك غير المتوقع ، والفارق ما بين مخصصات اهتلاك رأس المال المقابل للضرر الاعتيادي والخسائر الفعلية .

65.1 أرباح / خسائر الحيازة الاسمية :

تعتمد أرباح / خسائر الحيازة الاسمية على التغيرات في أسعار ، أو بشكل أكثر عمومية على القيم النقدية ، الأصول والخصوم خلال الزمن . وتتحقق مكاسب الحيازة الاسمية لمالك أصل معين ، أو لكمية معينة من نمط معين من الأصول ، ما بين نقطتين زمنيتين . وتعرف هذه المكاسب كالتالي : (القيمة النقدية لذلك الأصل في النقطة الزمنية الأخيرة) - (القيمة النقدية لذلك الأصل في النقطة الزمنية المبكرة).

66.1 التغيرات في التصنيف والهيكل :

يسجل حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول تلك التغيرات في الأصول والخصوم التي لا تعكس إلاّ التغيرات في تصنيف الوحدات المؤسسية ما بين القطاعات ، والتغيرات في هيكل الوحدات المؤسسية والتغيرات في تصنيف الأصول والخصوم .

67.1 صافي الثروة :

يشير صافي الثروة للفارق ما بين مجموع قيمة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي ناقصاً مجموع قيمة خصوم هذه الوحدة أو القطاع . وينظر لصافي الثروة على أنه مقياس لثروة الوحدة أو القطاع في نقطة زمنية معينة .

68.1 مجموع التغيرات في صافي الثروة :

ينشأ هذا المجموع من خلال جمع كافة المكونات المسؤولة عن التغيرات في الميزانية العمومية . وتعود التغيرات الأخيرة للتغيرات في صافي الثروة التي تعزى إلى : الادخار والتحويلات الرأسمالية ، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول ، وأرباح / خسائر الحيازة الاسمية .

69.1 الصادرات / الواردات من السلع والخدمات :

تتضمن الصادرات من السلع والخدمات المبيعات ، والمقايضة ، أو الهدايا والمنتج من السلع والخدمات من المقيمين لغير المقيمين .في حين تتضمن الواردات الشراء ، والمقايضة ، والهدايا والمنح من السلع والخـــدمات من غير المقيمين للمقيمين . وتتسق معالجة الصادرات والواردات في نظام الحسابات القومية لعام 1993 مع المعالجة المناظرة الواردة في دليل ميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي (الإصدار الخامس).

70.1 الرصيد الخارجي للسلع والخدمات :

ويشير هذا الرصيد إلى رصيد الحساب الخارجي للسلع والخدمات . وتشير الإشارة الموجبة لهذا الرصيد إلى حالة فائض في معاملات السلع والخدمات لبقية أنحاء العالم ، وعجزاً لإجمالي الاقتصاد . والعكس صحيح في حالة الإشارة السالبة لهذا الرصيد .

71.1 الرصيد الجاري الخارجي :

بالإضافة إلى الرصيد الخارجي للسلع والخدمات فان المعاملات على شكل تعويضات العاملين ، ودخل الملكية ، والضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج والواردات ، والضرائب الجارية على الدخل ، والثروة، .. الخ ، والمساهمات والمنافع الاجتماعية ، والتحويلات الجارية الأخرى ، مع بقية أنحاء العالم ، ينتج عنها رصيداً يطلق عليه " الرصيد الجاري الخارجي " . وتشير الإشارة الموجبة إلى حالة فائض في المعاملات الجارية لحساب بقية أنحاء العالم مع إجمالي الاقتصاد (عجز لإجمالي الاقتصاد) . في حين تشير الإشارة السالبة لعجز في حساب بقية العالم الخارجي مع إجمالي الاقتصاد.